محاضرة رقم 10.

تطبيقات الحجاج في الحديث النبوي الشريف

إن المستقرئ لخطاب شراح الحديث الشريف يلاحظ غياب تصور نظري متكامل يرسم معالم نظرية حجاجية؛ لأن حاجة أهل العلم في زمنه لم تكن حاجة ملتفة إلى الجوانب النظرية بقدر ما كانت مشغولة بإجراء الكفاءات الاستدلالية المجردة، واللوازم المنطقية الصارمة، والأصول البرهانية الدامغة لتحصين العقائد التأويلية، وترويج النذور المقاصدية التي ينوي المحاجج/ المؤول إثبات شرعيتها، وإقامة الدليل على نجاعتها، وهو ما يعني أن الحجاج في المجال التداولي التفسيري العربي يجرى ويجسد دون تقنين، يوصف ولا يسمى[1].

إن التقاء العلمين؛ أي الحجاج والتأويل في المدونة يعني اعتبار الشارح محاججا يلقي خطابه التأويلي إلى جمهوره قصد إقناعه، لذلك سنحاول دراسة بعض النصوص التي تحمل نواة التفاعل بين هذين العلمين، من ذلك:

ورد في صحيح البخاري: "... وَكَانَ هِرَقْلُ حَزَّاءً يَنْظُرُ فِي النُّجُومِ، فَقَالَ لَهُمْ حِينَ سَأَلُوهُ: إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ حِينَ نَظَرْتُ فِي النُّجُومِ مَلِكَ الخِتَانِ قَدْ ظَهَرَ، فَمَنْ يَخْتَتِنُ مِنْ هَذِهِ الأُمَّةِ؟"[2].

قال ابن حجر: " فَإِنْ قِيلَ: كَيْفَ سَاغَ لِلْبُخَارِيِّ إِيرَادُ هَذَا الْخَبَرَ الْمُشْعِرَ بِتَقْوِيَةِ أَمْرِ الْمُنَجِّمِينَ وَالِاعْتِمَادِ عَلَى مَا تَدُلُّ عَلَيْهِ أَحْكَامُهُمْ، فَالْجَوَابُ أَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ، بَلْ قَصَدَ أَنْ يُبَيِّنَ أَنَّ الْإِشَارَاتِ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَاءَتْ مِنْ كُلِّ طَرِيقٍ وَعَلَى

[1] – علي الشعبان، الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل، ص21.

[2] – البخاري، صحيح البخاري، ج1، ص8.

لِسَانِ كُلِّ فَرِيقٍ مِنْ كَاهِنٍ أَوْ مُنَجِّمٍ مُحِقٍّ أَوْ مُبْطِلٍ إِنْسِيٍّ أَوْ جِنِّيٍّ، وَهَذَا مِنْ أَبْدَعِ مَا يُشِيرُ إِلَيْهِ عَالِمٌ أَوْ يَجْنَحُ إِلَيْهِ مُحْتَجٌّ... قَوْلُهُ: قَدْ ظَهَرَ؛ أَيْ غَلَبَ، يَعْنِي دَلَّهُ نَظَرُهُ فِي حُكْمِ النُّجُومِ عَلَى أَنَّ مُلْكَ الْخِتَانِ قَدْ غَلَبَ وَهُوَ كَمَا قَالَ لِأَنَّ فِي تِلْكَ الْأَيَّامِ كَانَ ابْتِدَاءُ ظُهُورِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ صَالَحَ كُفَّارَ مَكَّةَ بِالْحُدَيْبِيَةِ"[3].

يُظهر كلام ابن حجر تداخلا واضحا بين العلمين، وهما التأويل والحجاج؛ لأن الشارح لا يهدف إلى تأويل الخطاب فحسب، بل حاول الانتصار لزعم تأويلى على حساب زعم تأويلي آخر، ومحاولة الانتصار هذه جعلت خطابه حجاجيا بامتياز.

فهو يحاول اقناعنا بمقبولية الفكرة التي تبدي في ظاهرها التعارض في قول البخاري، ذلك أن الذي يحمل قوله على ظاهره يفهم منه تقوية أمر المنجمين، وهو تعارض صريح مع ما جاء به الإسلام، لذلك حاول الشارح تأويله وإعطاءه دلالات غير صريحة، بالاستناد على معارفه الموسوعية وكفاءاته المنطفية، ما جعل منه محاججا/مؤولا، يحمل خطابه قيمة تأويلية وأخرى حجاجية؛ تمثلت القيمة التأويلية في استعانته بجملة من القواعد المقاصدية والفقهية الكلية في استباط الدلالات غير المصرح بها، وتأويل الخطاب بناء على المقاصد التي يتغياها الشارع الحكيم، وتظهر في:

- ملامح النبوة جاءت على كل لسان، من كاهن أو منجم أو محق أو مبطل أو إنسي أو جني.

أما القيمة الحجاجية فقد تمثلت في المقدمات الحجاجية، والنتيجة المطوبة، وهي كالآتي:

المقدمة الكبرى وهي مضمرة:

- صدق النبوة يزداد بازدياد المؤشرات الدالة عليها.

[3]– ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج1، ص41– 42.

المقدمة الصغرى:

- مؤشرات نبوة النبي صلى الله عليه وسلم جاءت من كل طريق وعلى لسان كل فريق من كاهن أو منجم محق أو مبطل أو إنسي أو جني.
- رؤيا هرقل بنبوة النبي مؤشر من مؤشرات النبوة.

النتيجة: هدف الخطاب ليس تقوية أمر المنجمين، وإنما هو دليل يضاف إلى الأدلة التي تثبت صحة النبوة.

وبذلك فإن التأويل وجه من أوجه النشاط الحجاجي، يقوم بتقييم إيجابي أو سلبي للقول الحجاجي على مستويين: مستوى أول عن طريق استقبال القول كعلامات لغوية تحوّل فيها الرسالة من السنن إلى الخطاب، ومستوى ثان يتم عن طريق تعالق عنصري الفهم والتأويل؛ فهم أولي لمعنى القول، ثم فهم ثان أو تأويل لمعنى معنى القول، وهنا تدخل مجموعة من العوامل الخارجية لتحديد البعد التأويلي؛ ذلك لأن طبيعة الحجاج لا تقوم على وصف ظاهري للقول، فهي تقوم على التدليل على بعض النتائج[4].

كما نلاحظ هذا التداخل بين الحجاج والتأويل في تلك الأحاديث التي يبدو في ظاهرها التعارض الذي يجعل مؤول الخطاب يبحث عن المعاني الخفية الكامنة فيه، ويحاول إقناع المخاطب بمقبولية القصد الذي يراه، ما يجعل هذه العملية التأويلية حجاجا باطنيا غايته إقناع الجمهور بعدم التعارض.

ففي قول النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لاَ نَكْتُبُ وَلاَ نَحْسُبُ». وقوله أيضا: «لاَ إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيْلٌ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرٍّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ اليَوْمَ مِنْ رَدْمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ مِثْلُ هَذِهِ» وَحَلَّقَ بِإِصْبَعِهِ الإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا. قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: أَنَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الخَبَثُ»[5].

---

[4] – ينظر: عبد السلام عشير، عندما نتواصل نغير، إفريقيا الشرق، المغرب، 2006، ص132.

[5] – البخاري، صحيح البخاري، ج4، ص138.

قال ابن حجر: " قال بن العربي: فِي الْإِشَارَةِ الْمَذْكُورَةِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَعْلَمُ عَقْدَ الْحِسَابِ حَتَّى أَشَارَ بِذَلِكَ لِمَنْ يَعْرِفُهُ، وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مَا يُعَارِضُ قَوْلَهُ فِي الْحَدِيثِ الْآخَرِ إِنَّا أُمَّةٌ لَا نَحْسِبُ وَلَا نَكْتُبُ، فَإِنَّ هَذَا إِنَّمَا جَاءَ لِبَيَانِ صُورَةٍ مُعَيَّنَةٍ خَاصَّةٍ. قُلْتُ وَالْأَوْلَى أَنْ يُقَالَ: الْمُرَادُ بِنَفْيِ الْحِسَابِ مَا يَتَعَانَاهُ أَهْلُ صِنَاعَتِهِ مِنَ الْجَمْعِ وَالْفَذْلَكَةِ وَالضَّرْبِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: وَلَا نَكْتُبُ وَأَمَّا عَقْدُ الْحِسَابِ فَإِنَّهُ اصْطِلَاحٌ لِلْعَرَبِ تَوَاضَعُوهُ بَيْنَهُمْ لِيَسْتَغْنَوْا بِهِ عَنِ التَّلَفُّظِ، وَكَانَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالِهِمْ لَهُ عِنْدَ الْمُسَاوَمَةِ فِي الْبَيْعِ، فَيَضَعُ أَحَدُهُمَا يَدَهُ فِي يَدِ الْآخَرِ، فَيَفْهَمَانِ الْمُرَادَ مِنْ غَيْرِ تَلَفُّظٍ لِقَصْدِ سَتْرِ ذَلِكَ عَنْ غَيْرِهِمَا مِمَّنْ يَحْضُرُهُمَا. فَشَبَّهَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْرَ مَا فُتِحَ مِنَ السَّدِّ بِصِفَةٍ مَعْرُوفَةٍ عِنْدَهُمْ"[6].

يظهر النص السابق نفي التعارض اللفظي بين الحديثين، فالمتقيد بالبنية اللغوية للخطاب يفهم من الحديث الأول أن العرب لا يعرفون الحساب، وفي الثاني يعرفونه، غير أن الشارح أوّل الخطاب بالاعتماد على بعده الاستعمالي، فبيّن أن المقصود بالحساب في الحديث الأول هو الحساب المبني على أسس علمية ورياضية، مؤسس على نظريات وتطبيقات لها قواعد مضبوطة كالجمع والضرب... لذلك نفى النبي صلى عليه وسلم معرفة العرب له؛ لأنهم لم تكن لهم دراية بعلم الحساب.

ويقصد بالحساب في الحديث الثاني هو ذلك الحساب اليدوي البسيط المتعامل به بين الناس، فهو اصطلاح إشاري غير لفظي، تواضعه العرب بينهم في البيع والشراء قصد ستر الأسرار بين البائع والمشتري، ولا يعني الحساب الرياضي المقصود في الحديث الأول.

---

[6] – ابن حجر العسقلاني، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ج13، ص108.

من هنا نتساءل ما الدافع الذي جعل الشارح يجمع بين الحديثين؟ هل لغرض إخباري أم لغاية إقناعية ؟

يبدو أن الشارح جمع بين الحديثين ليزيل بعض الشكوك التي قد تراود ضعاف القلوب، أو لدحض أفكار المنكرين للرسالة الذين قد يجدون في هذا التعارض منفذا لبث سمومهم. وبهذا يكون تأويل الشارح أداة لغاية حجاجية.

وإذا كان الفعل الحجاجي لا يحدث إلا في حال التقاء طرفين، وهما المتكلم والمخاطب، فإن المخاطب في المدونة ليس فردا بعينه أو جماعة مقصودة لذاتها، وإنما يمكن اعتباره مخاطبا كونيا، يجمع بين العربي والعجمي، والمؤمن والكافر، والشّاك والمنكر. وهو ما يجعل الحجاج في أرقى صوره؛ ذلك لأنه كلما افترضنا جمهورا أوسع ازدادت الحجة قوة.

كما تزداد قوة الحجاج في المدونة عندما يكون المتلقي شاكا أو منكرا للرسالة؛ لأن الإنسان المسلم ليس بحاجة إلى إقناعه إلا في بعض الحالات التي تستدعي ذلك، كتعدد الآراء حول قضية واحدة، الأمر الذي يتطلب ترجيح قول على آخر، أو الإتيان برأي مغاير بالاعتماد على الاستراتيجية الحجاجية. أما الخطاب الذي يتلقاه منكر الرسالة فهو مشروط بالنجاعات البرهانية، ومحكوم بقضايا تداولية، فلو نقصت حلقة من هذه الحلقات أصبح الحجاج قاصرا.

من هنا يمكن القول إن عمل الشارح يعد عملا مزدوجا، ذلك لأن "الخلفية العقدية القائمة عل قداسة النص من جهة، وعصمة حامله نعني محمد صلى الله عليه وسلم من جهة ثانية تجعل الخطاب الموجه إلى الجمهور المتلقي توجيها يصيب في مرحلة أولى مرمى الاقتناع إن تلقاه المعتقدون المؤمنون، ويدرك في مرحلة ثانية الإقناع إن تلقاه الجاحدون الرّادون، ما يجعل عمل الخطاب عملا مزدوجا، وفعلا مركبا تشحذ لبلوغ تلك الغاية الدائرة في جملتها على تعميق الاعتقاد أو دحضه واستبداله بما ترتضيه السنن، وتجيزه قواعد العرف الإيماني الموروث،

جملة من الوسائل اللفظية المقالية والقرائنية المقامية تتفاعل فيما بينها داخل أنسجة الخطاب ليبلغ بها المطلوب، ويصاب بها المقدر دحضا أو تعديلا أو إنشاء جديدا"[7].

إن هذه الازدواجية في أصناف المتلقين تعني تغير القيمة الحجاجية للخطاب الواحد وذلك حسب نوع المخاطبين، فليست حاجة المؤمن إلى الإقناع كحاجة الشاك أو المنكر، وبذلك فإن القيمة الحجاجية تعلو كلما كان المخاطب في حاجة إلى إقناع، وهو ما يجعل للحجاج خاصية التغير التي يفتقدها البرهان.

[7] – علي الشبعان، الحجاج والحقيقة وآفاق التأويل، ص92–93.